المحاضرة التاسعة:

النظريات الخضراء في العلاقات الدولية

تركز النظرية الخضراء في نظرية العلاقات الدولية على دمج القضايا البيئية في فهم السياسة العالمية، وتعتبر البيئة عنصرا مركزيا في العلاقات الدولية لأنها تؤثر وتتأثر بعوامل مثل السلطة والاقتصاد والهيمنة.

هذه النظرية تتحدى الافتراضات التقليدية مثل الواقعية والليبرالية التي تغفل الأبعاد البيئية، وتدعو إلى منظور بيئي كوزمو وليتاني يتبنى مفاهيم مثل الأمن البيئي، والتنمية المستدامة، والعدالة البيئية.

يندرج **المنظور الكوزموبوليتاني** في إطار النظريات الخضراء في العلاقات الدولية بوصفه رؤية معيارية تتجاوز مركزية الدولة القومية نحو مجتمع عالمي تعد فيه العدالة البيئية والكرامة الإنسانية، بما في ذلك حقوق الأجيال القادمة، مرجعية عليا لتنظيم السلوك الدولي.

وتنتقد هذه المقاربة كلا من الرؤية الواقعية التي تحصر الاهتمام في الأمن القومي والمصلحة الوطنية، وكذلك الرؤية الإنسانية المتمركزة حول الإنسان وحده، من خلال توسيع مفهوم العدالة العالمية ليشمل العدالة المناخية بين الشمال والجنوب، وتقاسم أعباء التلوث ومسؤولية خفض الانبعاثات وفق مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

1- التعريف والمبادئ الأساسية:

النظرية الخضراء هي فرع من العلاقات الدولية يركز على القضايا البيئية من منظور سياسي وأخلاقي، مع تأكيد على القيم البيئية مثل الأخلاقيات البيئية المركزية على الطبيعة(ecocentric ethics) ، مسؤولية الأجيال القادمة، وحقوق الكائنات الحية.

كما تتبنى مفاهيم مثل حدود النمو واللامركزية في السلطة، وتدعو إلى نهج تحويلي للحفاظ على البيئة وتطوير سياسات تناسب التحديات البيئية العالمية.

تشكل النظرية الخضراء نقداً للنظريات التقليدية في العلاقات الدولية مثل الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، التي لا تعطي الأولوية الكافية لقضايا البيئة. بدلاً من ذلك، تقدم النظرية الخضراء نموذجاً أكثر شمولية يدمج الاقتصاد السياسي، والنظريات المعيارية، والتوجهات الكوزموبوليتانية.

2- القضايا الأساسية التي تعالجها:

تركز النظرية الخضراء على مسائل مثل الأمن البيئي، والعدالة البيئية، والتعاون الدولي، معتبرةً أن الأزمة البيئية تهدد الأمن العالمي والاستقرار الدولي .

كما تعيد تعريف مفاهيم السيادة والتنمية لتشمل الاعتبارات البيئية، مشددة على أن القضايا البيئية تتجاوز الحدود الوطنية وتتطلب تعاوناً دولياً فعالاً.

3- أبرز مفاهيم النظريات الخضراء في العلاقات الدولية: تشمل:

- **العدالة البيئية:** تعني توزيع المخاطر والفوائد البيئية بشكل عادل بين جميع المجموعات الاجتماعية، مع ضمان مشاركة فعالة وعادلة في صنع القرارات البيئية.

تشـمل أيضـا، الاعتراف بالتنوع الثقافي ومعارف المجتمعات المحلية وتنظيم السـياسـات البيئية بما يضـمن حماية حقوق الجميع في بيئة نظيفة وصحية، ولا تقتصر على التوزيع فقط، بل تتناول البنى الاجتماعية المتعلقة بالقمع والسيطرة.

- **الأخلاقيات البيئية :(Ecocentric ethics)** حيث تُعتبر البيئة عنصـرا مركزيا مسـتقلا بذاته، وليس فقط مصـلحة للبشر، وتدعو إلى احترام جميع الكائنات الحية والمصادر الطبيعية باعتبارها ذات قيمة مستقلة تستوجب حماية دائمة.
- **اسـتدامة التنمية:** التأكيد على ضـرورة تحقيق التنمية التي تحافظ على البيئة وتضـمن اسـتمراريتها، مع التحذير من الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، وتشجيع إعادة التدوير والاستهلاك المتوازن.
- **حدود النمو :(Limits to growth)** الاعتراف بحدود الموارد الطبيعية وضـرورة وضـع قيود على النمو الاقتصـادي لتحقيق توازن بيئي طويل الأمد.
- **اللامركزية في السـلطة:** الدعوة إلى توزيع السـلطة في صـنع السـياسـات البيئية بين الجهات المختلفة بدلا من التركيز في الدولة أو جهة واحدة، لتعزيز سياسات بيئية فعالة وشاملة.

هذه المفاهيم تشـكل الأسـاس الذي تبنى عليه النظريات الخضـراء تفسـيراتها في العلاقات الدولية، وتبرز الحاجة للتعامل مع البيئة كموضوع أمني وسـياسـي مؤثر وعابر للحدود، العدالة البيئية خاصـة تلعب دورا محوريا في النظرية الخضـراء، لأنها تؤكد على بُعد المساواة الاجتماعية والبيئية في مواجهة الأزمات البيئية العالمية.

4- أهم افتراضات النظرية الخضراء في العلاقات الدولية:

- **الأزمة البيئية:** تمثل القضـية الأكثر أهمية وتهديدا للبشـرية، وتحتاج إلى تفسـير يدمج البيئة ضـمن البنى والعمليات السياسية الدولية، بدلا من اعتبارها موضوعا ثانويا أو فنيا.
- **القضـايا البيئية:** لا يمكن فصـلها عن السـلطة، الهيمنة، الاقتصـاد، والمقاومة في النظام الدولي، فهي عوامل مؤثرة ومتصلة ببعضها البعض.
- **الدولة:** ليسـت الفاعل الوحيد أو الأوحد في العلاقات الدولية؛ بل يجب توسـيع الفهم ليشـمل المجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة غير الحكومية في إدارة القضايا البيئية.
- المفاهيم التقليدية مثل السـيادة الوطنية والأمن تعاد صـياغتها من منظور بيئي، بمعنى أن الأمن يشـمل الأمن البيئي والتنمية تكون مستدامة.
- القوة والإرادة السياسية للدول تنحصر حول المصالح الاقتصادية وجشع الدول، ما يجعل التعاون الدولي في القضايا البيئية محدوداً ويحتاج لإطار نظري جديد لتجاوزه.
- التعاون الدولي مطلوب لكن ليس بناءً على مصـلحة نسـبية ضـيقة لكل دولة، بل على أسـاس تحقيق العدالة البيئية والتنمية المستدامة بصورة كوزموبوليتانية.
- مفهوم اللامركزية في السـلطة ضـروري لإدارة الموارد البيئية بكفاءة، حيث يتم تمكين المجتمعات المحلية بدلاً من تركيز السلطة في الدولة أو المستوى الدولي فقط.

- التنمية المستدامة وسيناريوهات حماية البيئة يجب أن تكون في صلب السياسات الدولية، ويجب تجاوز الاستراتيجيات الاقتصادية التي تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

هذه الافتراضات تعكس رؤية نظرية خضراء راديكالية ونقدية للنظريات التقليدية للعلاقات الدولية مثل الواقعية والليبرالية، وترى أن قضايا البيئة تشكل تحدياً أساسياً يتطلب إعادة صياغة المفاهيم والسياسات الدولية.

5- ممارسات النظرية الخضراء في العلاقات الدولية:

ترجمة فرضيات النظرية الخضراء إلى سياسات بيئية دولية تعني إدراج الأبعاد البيئية كأساس في صنع السياسات العالمية، مع التركيز على التعاون الدولي، العدالة البيئية، واللامركزية في اتخاذ القرار. أهم تطبيقات هذه الترجمة تشمل:

- **التعاون الدولي في قضايا البيئة**: تعزيز الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف: اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، وتشجيع الدول على الالتزام بتخفيض الانبعاثات، وحماية النظم البيئية.
- **إعادة تعريف مفهوم الأمن**: ربط الأمن الدولي بالأمن البيئي، واعتبار الندرة في الموارد أو الكوارث البيئية تهديدا للأمن الوطني والدولي، ما يستدعي سياسات تعاونية لمواجهة الأزمات البيئية مثل الجفاف أو التلوث.
- **العدالة البيئية العالمية**: وضع آليات لضمان ألا تتسبب السياسات البيئية في تفاقم التفاوتات بين الدول الغنية والفقيرة، مع دعم الدول النامية لتنفيذ خطط حماية البيئة من خلال المساعدات والتمويل الأخضر.
- **اللامركزية في اتخاذ القرار البيئي**: تشجيع المشاركة المحلية والمجتمعات الأهلية في صنع القرار البيئي، وليس الاعتماد فقط على الدول أو المنظمات الدولية، لضمان تنفيذ سياسات فعالة ومتوازنة.
- **دمج الاقتصاد الأخضر في السياسات**: دفع الحكومات والمؤسسات الدولية نحو اعتماد السياسات الاقتصادية التي تراعي حدود النمو البيئي، وتمنع الاستهلاك المفرط للموارد، وتعزز الابتكار البيئي والاقتصاد الدائري.
- **تنمية سياسات الحوكمة البيئية** :إقامة هياكل حوكمة دولية تمكن من مراقبة تنفيذ الالتزامات البيئية، وتحديد المسؤوليات المشتركة، وتوفير آليات لحل النزاعات البيئية العابرة للحدود.

يتم ترجمة فرضيات النظرية الخضراء من خلال **بناء نظام عالمي يركز على الاستدامة والعدالة**، ويتيح **التعاون المتعدد الأطراف والمشاركة الواسعة**، ويعيد صياغة أولويات السياسة الدولية لتعكس الأهمية المحورية **للبيئة**.

نماذج السياسات الدولية المستوحاة من النظرية الخضراء وتطبيقاتها:

تتضمن عدة مبادرات وأطر عمل دولية تدمج المبادئ البيئية في صنع القرار العالمي، ومن أبرز هذه النماذج:

- **الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس:** تمثل تعبيرا عمليا عن مفاهيم التعاون الدولي، العدالة البيئية والاستدامة التي تنادي بها النظرية الخضراء، حيث تلزم الدول بخفض الانبعاثات والعمل الجماعي لحماية المناخ العالمي.
- **الاتفاق الأوروبي الأخضر: (European Green Deal)** نموذج رائد في دمج الاقتصاد الأخضر مع السياسات البيئية، حيث تستهدف أوروبا تحقيق حياد كربوني وتعزيز الاستدامة من خلال سياسات تشمل تطوير التكنولوجيا النظيفة، الحد من التلوث، وتشجيع إعادة التدوير والاقتصاد الدائري، مع تعزيز الحوكمة البيئية.

- **الدبلوماسية الخضراء: (Green Diplomacy)** وهي ممارسة سياسات دبلوماسية تركز على البعد البيئي، وتعزز من خلالها الدول مواقفها البيئية عبر التعاون الدولي، وتطوير أدوات دبلوماسية تضمن تنفيذ الاتفاقيات البيئية، ومراقبة تأثيرات السياسات على الموارد المشتركة.
- **الشراكات الدولية للتنمية المستدامة**: تشمل دعم الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر مساعدات تقنية ومالية، وتطبيق مفاهيم العدالة البيئية التي تؤكد على دعم الدول الأضعف لضمان بيئة صحية عالميا.
- **إدارة الموارد الطبيعية المشتركة وتطبيق اللامركزية**: هناك سياسات تحفز المشاركة المجتمعية والمحلية في إدارة الموارد البيئية لتقليل التأثيرات السلبية، وتعزيز اللامركزية كطريقة لضمان استدامة الموارد على المستوى الدولي والمحلي.

هذه النماذج تعكس تطبيقات عملية لفرضيات النظرية الخضراء التي ترى البيئة محورا أساسيا في العلاقات الدولية، وتتطلب إعادة هيكلة السياسات التقليدية نحو مزيد من العدالة، التعاون، والاستدامة عبر المستويات المحلية والدولية.